

Distr.: Limited
19 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

باكستان* (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، السنغال، ليبيا، المغرب*، موريتانيا (باسم
الجموعة العربية): مشروع قرار

.../١٩

المساعدة المقدمة إلى ليبيا في مجال حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات
الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،
و١١/٦٦ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن إعادة حقوق ليبيا في عضوية مجلس
حقوق الإنسان،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه
٢٠٠٧ بشأن بناء مؤسسات المجلس،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان د-١٥/١٥ المؤرخ ٢٥ شباط/
فبراير ٢٠١١، و١٧/١٧ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، و٩/١٨ المؤرخ ٢٩ أيلول/
سبتمبر ٢٠١١،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يؤكد مجدداً أن جميع الدول ملزمة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي هي طرف فيها،
وإذ يؤكد أيضاً مجدداً التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها، وبوحدها وسلامتها الإقليمية،

١ - يرحب بما يلي:

(أ) الميثاق الدستوري للمرحلة الانتقالية المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، الذي يمثل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عنصرين أساسيين فيه؛

(ب) بيان رئيس وزراء ليبيا الذي أدلى به في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، والذي وجّه فيه الدعوة إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لزيارة ليبيا وأبدى فيه استعداده لتوجيه دعوة دائمة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية لزيارة البلد في الوقت المناسب؛

(ج) الجهود الجارية للحكومة الانتقالية الليبية من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي ليبيا طرف فيها، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتعاون مع مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية؛

(د) إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، هي المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا، مؤخراً؛

(هـ) العملية السياسية الانتقالية في ليبيا، وترتيبات تنظيم انتخابات المجلس الوطني الليبي في وقت لاحق من عام ٢٠١٢، باعتبار ذلك خطوة في سبيل وضع الدستور وإنشاء المؤسسات الدستورية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٢ - يشيد بشجاعة الشعب الليبي، ويساند بقوة جهود الحكومة الانتقالية الليبية الرامية إلى إتمام عملية الانتقال السياسي بسرعة وسلام، وإلى الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان؛

٣ - يحيط علماً بالتقرير الختامي الذي قدمته لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا^(١)، ويشجع الحكومة الانتقالية الليبية على تنفيذ تلك التوصيات المقدمة إليها؛

٤ - يعترف بتحديات حقوق الإنسان التي تواجهها ليبيا حالياً، ويشجع الحكومة الانتقالية الليبية بقوة على مواصلة جهودها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومنع أي انتهاكات لها؛

- ٥ - يحيط علماً باعتماد تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المتعلق بليبيا^(٢) في الدورة التاسعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، ويشيد بتعاون ليبيا مع آليات المجلس، بما في ذلك استعدادها لقبول التوصيات المدرجة في الإضافة^(٣) للتقرير المذكور آنفاً؛
- ٦ - يشجع الحكومة الانتقالية الليبية على استخدام جميع السبل الممكنة لتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛
- ٧ - يدرك أن توافر الموارد الليبية قد يساعد الحكومة الانتقالية الليبية على الاستفادة من تلك الموارد في مجال حقوق الإنسان؛
- ٨ - يطلب إلى المفوضية السامية أن تستطلع، بالتعاون مع الحكومة الانتقالية الليبية وبناء على طلبها، سبل التعاون في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات؛
- ٩ - يدعو المفوضية السامية إلى تزويده بمعلومات في دورته الثانية والعشرين بشأن ما قدمته من مساعدة تقنية للحكومة الانتقالية الليبية وأنشطة لبناء قدراتها والتعاون معها.

(٢) A/HRC/16/15.

(٣) A/HRC/16/15/Add.1.